

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس: السيد جارمو ساريفا (فنلندا)

من فرص اللجوء إلى العنف، ويسمح بتخصيص مزيد من الموارد لبرامج التنمية الاجتماعية.

وتمشيا مع هذا الاتجاه، يسعدنا التنويه بالمنجزات التي تحققت في منطقة أمريكا الوسطى في مجال تخفيض القوات المسلحة والترسانات العسكرية. فقد ألغت دولتان في المنطقة جيوشهما بالفعل - كوستاريكا منذ عام ١٩٤٨، وبنما مؤخرا، في عام ١٩٩٠.

كما أن اقتراح نيكاراغوا المتعلق بإعداد برنامج للحد من التسلح وتحديد الأسلحة في أمريكا الوسطى، والذي يستهدف إقامة توازن مناسب في القوة وتعزيز الاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية، والذي اعتمده رؤساء دول أمريكا الوسطى في مؤتمر قمة بليز، في ٤ أيلول/سبتمبر الماضي، دليل آخر على التزام منطقتنا القوي بترع السلاح. هذا، فضلا عن أن معاهدة تلاتيلولكو صدقت عليها بالفعل جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود من ٦٢ إلى ٨٠ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

السيد ستاغنو أوغارتي (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم عن جدارة لرئاسة اللجنة الأولى، ويمكنني أن أؤكد لكم أن وفد بلادي سيؤيدكم بلا شروط، حتى نتتمكن معا من تنويع أعمالنا بنتيجة ناجحة. وأود أيضا أن أزجي التهاني إلى سائر أعضاء المكتب.

يؤيد وفد بلادي تمام التأييد البيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم مجموعة ريو.

ترى كوستاريكا في نزع السلاح والتجريد من الأسلحة وتخفيض الإنفاق العسكري خطوة مهمة على الطريق المؤدي إلى السلام. فتقليل الترسانات العسكرية يحد

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ونود أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرارين اللذين سيقدمهما ائتلاف البرنامج الجديد: “نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة” و “تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية”.

ونحيب بجميع الوفود أن تؤيد مشروع القرار الخاص بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وتجذب بلادي فرض حظر كامل على نقل الأسلحة إلى كل الجماعات الإرهابية، وكذلك إلى الجماعات والحكومات التي ترتكب انتهاكات جماعية منهجية لحقوق الإنسان، أو التي تستخف بالقانون الإنساني الدولي.

ولذلك السبب قامت حكومة كوستاريكا، مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية، والفائزين بجائزة نوبل للسلام، والمحامين المؤهلين، بصياغة إطار لاتفاقية بشأن النقل الدولي للأسلحة. ويحاول المشروع أن يدون، على نحو وافي، التزامات الدول بموجب القانون الدولي الحالي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فيما يتعلق بتنظيم نقل الأسلحة. ونأمل أن يصبح هذا المشروع نموذجاً لاتفاقيات ملزمة دولياً تفتح السبيل، ما أن تعتمدها الدول، إلى إجراءات محددة ومتضافرة لتنظيم نقل الأسلحة.

التعددية هي الطريق الوحيد لترع السلاح العام الكامل. وهي المبدأ الأساسي لكل مفاوضات نزع السلاح ومفاوضات عدم الانتشار. ولهذا، تكرر كوستاريكا تأكيد التزامها بتعزيز جدول أعمال نزع السلاح.

السيد البدر (قطر): السيد الرئيس، اسمحوا لي، في البداية، أن أضم صوتي إلى من سبقوني من الزملاء لتقديم خالص تهانئنا لكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة إلى نواب الرئيس وهيئة أعضاء المكتب على حسن

ورغم التقدم الذي حققناه في منطقتنا، نلاحظ، مع خيبة الأمل، أن مؤتمر نزع السلاح في جنيف وصل إلى طريق مسدود؛ وأنه لم يُحرز أي تقدم في تنفيذ الخطوات الـ ١٣ المؤدية إلى نزع السلاح النووي، والتي اتفق عليها في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وأن الأفرقة العاملة التابعة لهيئة نزع السلاح لم تتوصل إلى أي اتفاق؛ وأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح.

ونلاحظ بعين القلق أن نزع السلاح وصل إلى طريق مسدود في بعض مناطق العالم. ونحث الدول على أن تلتزم التزاماً صادقاً بالدخول في مفاوضات جادة لترع السلاح، والتوصل من خلالها إلى اتفاقات ذات أهمية في هذا الصدد، مما يضعها جميعاً على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح الحقيقي، بما في ذلك الأسلحة التقليدية والأسلحة المدمرة الشامل.

كما نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ خطوات ملموسة وموثوقة بها في سبيل التفاوض على نزع السلاح النووي. وناشد جميع الدول التخلي عن تطوير أسلحة نووية جديدة، والتصديق على معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي هذا السياق، نود التشديد على حقيقة أن كل مادة من مواد معاهدة عدم الانتشار ملزمة في كل الأوقات وكل الظروف لجميع الدول الأطراف الـ ١٨٨، وأن المجتمع الدولي لن يقبل إلا الامتثال التام والدقيق لهذه الالتزامات. فمن غير المقبول، من وجهة نظرنا، أن تتسبب حفنة من الدول في الحيلولة دون أن تصبح تلك المعاهدات عالمية، لأنها تعطي الأولوية لمصالحها الخاصة، وتفضلها على المصلحة العامة.

والاقتناع بما. ومع ذلك فإن وفد بلادي يتمنى أن يرى هذه الدول المالكة لهذه الأسلحة وقد تخلت بإرادتها عنها مثلما فعلت جنوب أفريقيا، التي تعتبر مثلاً يُحتذى به في هذا الشأن. إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل ما هو إلا نوع من الإرهاب واستعراض العضلات تستخدمه الدول لإخضاع دول الجوار أو الدول المنافسة لها بقدرتها على الفناء. إنها أسوأ شيء ابتكره الإنسان لتدمير نفسه بنفسه، وعلى نطاق واسع جداً.

وفي إطار الحديث عن خطورة أسلحة الدمار الشامل، أود أن أشير هنا إلى البند المطروح أمام اللجنة والمتعلق "بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، وهي المنطقة المتهبة منذ أمد بعيد بحكم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا، وما ترتب على ذلك من اختلال واضح في ميزان القوى لصالح إسرائيل، المتمسكة بتعزيز قوتها وترسانتها النووية. وكما حدث في الدورات السابقة، حثت الدورة السابعة والخمسون للجمعية العامة جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط على النظر بجدية في اتخاذ ما يلزم من الخطوات العملية العاجلة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأهابت بجميع بلدان المنطقة التي لم توافق بعد على إخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك.

وعلى ضوء تلك النداءات استجابت جميع دول المنطقة إلى تلك الاقتراحات، وانضمت إلى الاتفاقيات المنظمة لها، باستثناء دولة إسرائيل التي تظل خارج إطار المسألة وخارج ضغوط المجتمع الدولي، الذي يتعامل بانتقائية واضحة مع بعض الدول ويفتقد للمصداقية الحقيقية. إنه تعامل مزدوج مرفوض وغير مقبول.

اختيارهم. وإنما على ثقة تامة بأن اللجنة، برئاستكم وبتعاون هيئة أعضاء المكتب، سوف تقود أعمالنا إلى النجاح. وإن وفد بلادي سوف يبذل كل ما في وسعه من تعاون للوصول إلى الأهداف المبتغاة.

كما أود بهذه المناسبة، أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على الجهود الطيبة التي يبذلها في قضايا نزع السلاح. كما نشكر له بيانه الشامل الذي ألقاه في افتتاح المناقشة العامة يوم الاثنين الماضي والذي تناول فيه شتى المواضيع والقضايا المطروحة على جدول أعمال اللجنة الأولى.

الجميع يتطلعون إلى عالم وبيئة نظيفة خالية من أسلحة الدمار الشامل السيئة الصيت، عالم تعيش فيه الأجيال بأمن وطمأنينة، لا يهددها الفناء الشامل الذي تلوح به بعض الدول والجماعات الإرهابية المتطرفة من حين لآخر، عالم تتوقف فيه عجلة السباق المحموم والسرية في إنتاج وتطوير أسلحة الدمار الشامل التي تستهدفنا في الأساس نحن بني البشر الخليط المتنوع من الثقافات والخلفيات الاجتماعية.

نجتمع تحت هذا السقف بشكل سنوي ودوري ويحدو الغالبية منا الأمل في التوصل إلى تضييق دوائر الاختلاف بيننا، وإلى حلول مُتفق عليها لمسائل السلم والأمن الدوليين. وبما أننا ممثلون لشعوب العالم فإن علينا واجباً إنسانياً وأخلاقياً للتوصل إلى صيغ وخطوط مشتركة لإنقاذ البشرية من الهلاك والدمار الشامل جراء استخدام أسلحة الدمار الشامل. ومن المؤسف حقاً أن الدول الحائزة على هذه الأسلحة المحرمة ما زالت مُصرّة على امتلاكها، بل وعلى تطويرها كذلك. وعلى ضوء هذا التثبث بهذه الأسلحة، تريد هذه الدول وخاصة الكبرى منها احتكار هذه الأسلحة وعدم السماح بانتشارها بحجة خطورتها التدميرية على البشرية. إنها معادلة غريبة يصعب فهمها

المشكلات السياسية المستعصية في العالم، وإقناع الأطراف المتنازعة بأن تلجأ إلى الحوار وأن تحل مشاكلها سياسياً في أسرع وقت ممكن قبل أن تتفاقم إلى الأسوأ. كما نعتقد بأن الثقة تأتي عن طريق الإنعاش الاقتصادي للمناطق التي تعاني من التوتر في العالم، ومحاولة تغليب مسائل الاقتصاد على المسائل السياسية. كما أن السعي إلى ربط الدول بعلاقات اقتصادية متينة يساعد في تثبيت دعائم السلم والأمن بين الدول. وكلما تعززت الروابط الاقتصادية انعكس ذلك على قوة العلاقات السياسية.

السيد شوزورين (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب لكم، السيد الرئيس، عن تهاني وفدي الحارة لكم، على انتخابكم رئيساً، وأن أتقدم، من خلالكم، بالتهنئة سائر أعضاء المكتب. وأؤكد لكم كامل دعم وفدي لكم وتعاوني معكم في اضطلاعكم بواجباتكم للوصول إلى خاتمة ناجحة لأعمال اللجنة.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بوكيل الأمين العام، السيد نوبوياشو آبي، وأتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد الهام.

القول إننا نجتمع في منعطف هام في العلاقات الدولية لا يعبر تماماً عن إلحاح المشاكل التي تواجهنا. ومن المتوقع أن يتجاوز الإنفاق العسكري سجل عصر الحرب الباردة، وأن يصل إلى حد ترليون دولار الذي لا يصدق، في وقت لا يزال فيه الجوع والفقر يفتكان بأكثر من نصف سكان العالم.

ولم يحرز أي تقدم في تخفيض ترسانات أسلحة الدمار الشامل وكبح انتشارها. ولا تزال هذه الأسلحة ووسائل إيصالها تشكل خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين. وأبرزت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المساوية المخاطر

وبما أننا نتحدث عن مسائل أسلحة الدمار الشامل وأهمية القضاء عليها، لا بد لي أن أذكر بأن الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وكذلك الأسلحة الخفيفة والصغيرة، والألغام، والفخاخ الأرضية، تُشكل جميعها تهديداً مستمراً للإنسان واستقراره، وللتنمية المستدامة بشكل عام، خاصة في حالة انفلات السيطرة عليها. لذا فإن من الواجب التركيز كذلك على أهمية تطبيق المعاهدات ذات الصلة بهذه الأسلحة وعدم التساهل معها. ونرى أن من الأهمية بمكان، حث وتشجيع جميع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيات المنظمة لامتلاك هذه الأسلحة أو حيازتها. كما ندعو الدول المصنعة للأسلحة إلى أن لا تستغل الثغرات الموجودة في المعاهدات لتطوير أسلحة لا تشملها أي اتفاقيات.

إن دولة قطر، انطلاقاً من التزامها بالمعاهدات والمواثيق الدولية، قررت حكومة بلادي، في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، الموافقة على انضمام دولة قطر إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ١٩٨٠. كما سبق لبلادي الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، بالإضافة إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ومن هذا المنطلق ندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدات إلى العمل والإسراع في التوقيع على هذه الاتفاقيات والانضمام إليها تنفيذاً لما تسعى إليه مقاصد الأمم المتحدة.

إن مبدأ بناء الثقة هو ما تحتاجه الحكومات والدول للحد من سباق التسلح وتطويره. كما أن الريبة والخوف من الآخرين هو ما يجعل الدول تتسابق في امتلاك أحدث الأسلحة وأكثرها أثراً. ويعتقد وفد بلادي أن أفضل وسيلة للتحكم في وقف سباق التسلح هي السعي إلى حل

الأسلحة النووية أو بانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يجب أن لا يؤدي إلى تآكل مصداقية وفعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ضوء التحديات الراهنة التي تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار، تتمثل أكثر مهامنا إلحاحا حاليا في ضمان الامتثال التام والانضمام الشامل للمعاهدة وتعزيزها. ويتعين على المجتمع الدولي بأسره، والدول الحائزة للأسلحة النووية أولا وفي المقام الأول، اتخاذ المزيد من الخطوات العملية الملموسة، لإظهار جدية الالتزام بترع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية. ومن شأن أي تدبير تتخذه الدول الحائزة للأسلحة النووية يرمي إلى إجراء تخفيض شديد في ترساناتها النووية والتخلص منها في نهاية المطاف، أن يقدم مساهمة حقيقية وملموسة في قضية نزع السلاح. وتولي منغوليا في هذا الصدد اهتماما كبيرا لتنفيذ برنامج العمل والخطوات الـ ١٣ التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، والتي تعتبر بحق الرسم الهندسي اللازم لتحقيق نزع السلاح النووي.

بإيجاز، ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لوقف مواصلة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وينبغي تعزيز نظم التفيتش وإنفاذ التحقق من تنفيذ الأحكام ذات الصلة من معاهدات نزع السلاح بشكل صارم.

ويعتبر وفدي نظام الضمانات الدولي، بما في ذلك البروتوكول الاختياري للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ركنا هاما من أركان النظام العالمي لمنع الانتشار، وينضم إلى المطالبة من جميع الدول التي لم توقع البروتوكول بأن تفعل ذلك.

ويرحب بلدي ببدء نفاذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيضات

التي يمكن أن تنشأ من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإمكانية حصول العناصر غير التابعة للدول والإرهابيين على هذه الأسلحة الرهيبة.

إننا نعتبر أن الوقت ليس مناسبا لمناقشة ما إذا كان ينبغي إبلاء أعلى الأولوية لمنع الانتشار أم لترع السلاح النووي على الصعيد العالمي في سعينا لتحقيق عالم أكثر أمنا متحرر من الخوف من الفناء. فالتحرك في الاتجاه الصحيح على الجبهتين كليهما سيقربنا من الهدف الغالي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل. بيد أن وفدي يعتقد بأن أهم الواجبات في الوقت الحاضر تتمثل في ضمان التقييد الصارم بجميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بترع السلاح وتنفيذها الفعال - وأولها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبدون هذا الالتزام والامتثال التام، ستظل أهداف إعلان الألفية المتمثلة في إنقاذ الشعوب من ويلات الحرب والقضاء على المخاطر التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل مجرد إعلان عن النوايا الحسنة.

وتعتقد حكومتي اعتقادا جازما بأن نزع السلاح النووي يشكل المفتاح، لا لحل نطاق واسع من مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار فحسب، بل ولصون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما أيضا. ويولي وفدي في هذا الصدد اهتماما خاصا للانضمام الشامل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على سلامتها. ونشاط الرأي بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعتبر حجر الأساس للنظام العالمي لمنع الانتشار والأساس الذي تستند إليه مواصلة الجهود المنسقة المبذولة لتحقيق نزع السلاح النووي. كما تؤكد أهمية تحقيق عالمية المعاهدة ونضم صوتنا إلى الآخرين في الإهابة بالدول التي لا تزال خارج المعاهدة أن تنضم إليها بأسرع وقت ممكن. وإن التراجع الزاحف عن نزع السلاح النووي، الذي ألمح إليه عدد من المتكلمين، سواء في شكل تنقيح للعقيدة العسكرية يخفض عتبة إمكانية استعمال

الصالحة لصناعة الأسلحة وتشجيع المزيد من الشفافية من خلال الكشف عن مخزوناتنا الحالية. كما حث الأمم المتحدة على فتح سجل لجميع مخزونات المواد الإنشطارية الصالحة لصنع الأسلحة.

ويشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بالاستناد إلى اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية، تدبيراً هاماً من تدابير منع الانتشار يعزز السلم والأمن على الصعيد الإقليمي ويعزز نزع السلاح النووي. ولقد تجاوز عدد الدول التي تشملها المناطق الخالية من الأسلحة النووية ١٠٠ دولة. ويرحب بلدي بجمهورية بجمهورية بالاتفاق بين دول آسيا الوسطى الخمس على إبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وبالتلازم مع مركز منغوليا المثبت على النحو الملائم كدولة خالية من الأسلحة النووية، ستؤدي هذه المعاهدة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة المتقلبة المترامية الأطراف، مما يقدم مساهمة قيمة في قضية تحويل آسيا الوسطى إلى منطقة سلام وقابلية للتنبؤ.

وتعمل منغوليا، إلى جانب هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، على التوصل إلى السبل الكفيلة بإضفاء الطابع المؤسسي بشكل مناسب على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على دعمها ومساعدتها الثابتة.

وعلى الرغم من حدوث نكسات في مجالات تحظى بالأولوية من نزع السلاح النووي وما يتصل به من مسائل، فقد تم إحراز تقدم بشأن عدد من المسائل، كالاختتام الناجح للمؤتمر الأول للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض المعاهدة، التي تتمتع حالياً بما يقارب الانضمام الشامل. ويتواصل تدمير المخزونات المعلنة من الأسلحة

الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وسيكون تنفيذها، الذي يمثل أكبر تخفيض للقوات النووية من أي وقت مضى، خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي.

ويرى وفدي أن بالإمكان، لعدد من الأسباب، اتخاذ تدابير ملموسة لوضع نظام أكثر فعالية لتحديد الأسلحة النووية الميدانية وتخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وتشير دراسة أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى أن الأسلحة النووية الميدانية عرضة للسرقة أو للاستعمال غير المأذون بسبب موقعها المتقدم وعدم كفاية حمايتها المادية في معظم الأحيان. ويمكن أن تصبح هدفاً جذاباً جداً للعناصر غير التابعة للدول التي تسعى إلى الحصول عليها. وتشمل التدابير التي يمكن اتخاذها لتعزيز نظام المراقبة تأكيد الولايات المتحدة وروسيا من جديد لمواصلة التزامهما بإعلانتهما العالمية للفترة ١٩٩١-١٩٩٢؛ وتعزيز النظام غير الرسمي للأسلحة النووية الميدانية باعتماد المزيد من الصكوك القانونية؛ وتطبيق الشفافية.

ويود وفدي، شأنه في ذلك شأن الكثير من الوفود الأخرى، أن يرى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويطلب إلى جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفاً في المعاهدة أن تنضم إليها بأسرع وقت ممكن. وإني أشير هنا بشكل خاص إلى الدول التي يعتبر تصديقها ضرورياً لبدء نفاذ المعاهدة.

ويعطي وفدي أهمية خاصة للتفاوض على معاهدة عالمية قابلة للتحقق الفعال لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي. واقترح وزير خارجية منغوليا قبل سنتين في اجتماع المؤتمر نزع السلاح أن تعلن الدول الحائزة للأسلحة النووية، بانتظار المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، عن وقف اختياري لإنتاج المواد الإنشطارية

السيد مَير (كندا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، دعوني أعرب لكم عن أحر تهانئي بمناسبة انتخابكم. ويوسعكم الاعتماد على مؤازرتنا لكم في جعل هذه الدورة مثمرة للغاية.

إن هذه اللجنة، باعتبارها محفل الجمعية العامة المعهود إليه بالنظر في مسائل الأمن ونزع السلاح، يجب أن تعترف بأن العالم كما أنه مليء بالتحديات لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح فإنه مليء أيضا بالمظاهر الدالة على المنافع التي وفرها ذلك النظام للبشرية. ونحن، باعتبارنا حماة صرح شيد طوال عقود، يجب أن نتوخى الحيطة والحذر لكفالة سلامة الصرح وأهميته بالنسبة للظروف الراهنة. وهذا يتطلب صيانة وقائية وكذلك بين الحين والحين ترميمات وإضافات جديدة. ولكن لا بديل للقواعد والالتزامات الأساسية المتجسدة في هذا الصرح المتعدد الأطراف. وبدون حمايته، سنكون جميعا أكثر ضعفا أمام عصف التهديد باستخدام القوة.

إن التحديات واضحة. وانسحاب دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نكسة مريرة لمحاولة جعل ذلك الحجر الأساسي في بنائنا الخالي من الأسلحة النووية ذا طابع عالمي شامل. ومما يثير الإحباط بالمثل، أن نرى دولا تضحى بثروتهما من أجل آلهة التسليح النووي الزائفة على حساب التنمية البشرية، أو للنظر في وضع أنماط جديدة من الأسلحة النووية وتطبيقاتها، بدلا من التركيز على القضاء عليها تدريجيا ومنهجيا. لا مفر من حقيقة أن افتراض تحقيق الأمن على وجود الأسلحة النووية نهج خطير، محفوف بالمجازفة بالإبادة. وكلما أسرعنا بإضافة الأسلحة النووية إلى أكوام الخردة من أسلحة الدمار الشامل، كان ذلك أفضل. وبالإضافة إلى أخطار استخدام دولة للأسلحة الدمار الشامل، نواجه الآن أيضا خطر استخدامها بواسطة إرهابيين أو عناصر أخرى غير حكومية. والحل المؤكد الوحيد لهذه

الكيميائية، وأثبت نظام التحقق لاتفاقية الأسلحة الكيميائية مصداقيته. وبالرغم من أن الجهود الرامية إلى التفاوض على صك لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية لم يحالفها النجاح، فإن عملية المتابعة تنعش الآمال بإمكانية تطوير طرائق لتحسين الامتثال للاتفاقية.

كما ترحب مغوليا باعتماد المدونة الدولية لقواعد السلوك ضد انتشار القذائف التسيارية، التي نعتبرها خطوة مبدئية هامة نحو إنشاء قاعدة قانونية في هذا الميدان.

وأدت زيادة الوعي بالمخاطر التي يشكلها الاستعمال المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما لها من تأثير مدمر على الأمن الوطني والبشري والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى حث الدول، فرادى وجماعات، على اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠١. وتتمثل إحدى المبادرات المتصلة بهذه المسألة في الجهود الرامية إلى وضع صك فعال لتنظيم ومراقبة تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويمكن أن يشكل بدء عملية تفاوض بشأن وضع صك دولي لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقدما هاما في منع ومكافحة وإنهاء صنع الأسلحة الصغيرة غير المشروع والاتجار غير المشروع بها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إن وفدي يتشاطر الرأي بأن أساليب عمل اللجنة تحتاج إلى تنظيم، وأنا بحاجة إلى جدول أعمال متوازن تتجلى فيه بإخلاص أولوياتنا، وأن عملنا ينبغي أن يركز على أهم الأهداف التي تتطلب الاهتمام والعمل الفوريين. وفي ذلك السياق، نتشاطر الرأي بأن الفشل في الامتثال أو التنفيذ الكامل لنظم معاهدات تحديد الأسلحة ومنع الانتشار القائمة ينبغي أن يكون من المسائل الرئيسية التي يمكن أن تناوّلها اللجنة الأولى.

لتعزيز ذلك الحظر الحاسم في الاجتماع السنوي في الشهر القادم. بل إن هناك علامات جديدة لحل وسط مسؤول وتوافق آراء أخذ في الظهور يتيحان لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف عمله المثمر.

(تكلم بالفرنسية)

ودون أن أقلل من خطورة التهديدات والتحديات التي تواجهها في مسعانا، أعتقد أن من الضروري أن نذكر جماهيرنا وأنفسنا بالتقدم الذي يجري إحرازه في المجالات التي تؤثر على الأمن الإنساني في أنحاء العالم.

إن هذه اللجنة توفر فرصة فريدة من نوعها لكل أعضاء الأمم المتحدة لطرح وجهات نظرهم بشأن جدول أعمال الأمن ونزع السلاح الحالي. ويتخذ هذا أشكالا عديدة، من بيانات وطنية إلى كلمات تلقى خلال المناقشة المواضيعية لقرارات رسمية. ويتحتم على الذين يقدرون أهمية منع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح في الشؤون العالمية أن يستخدموا أفضل استخدام الوقت المخصص لعملائنا هنا. وبوسع اللجنة الأولى أن تعول على تأييد وفدي في سعيها إلى خفض وترشيد العمل وتحسين نوعية واستخدام المناقشات خلال هذه الدورة. وستكون لدينا مقترحات محددة نطرحها خلال تبادلنا للآراء بشأن أساليب عمل اللجنة.

(تكلم بالانكليزية)

ونأمل أن نضرب المثل في محاولة الإقلال من الطابع السردى للبيانات الوطنية والإدلاء بتعليقات أكثر تحديدا وموضوعية خلال المناقشة المواضيعية. وبهذه الطريقة، ربما نحصل على مناقشة أكثر أهمية لأمر نزع السلاح الرئيسية خلال دورتنا، فنتبع الطريق الأمثل بتقديم شيء أكثر ثراء من مجرد عبارات مألوفة لمواقف وطنية أو حصيلة من القرارات ذات الطابع الآلي. ذلك أننا، في نهاية المطاف، سنقيم نتيجة

المشكلة هو ضمان القضاء على أسلحة الدمار الشامل وفقا للقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، بينما نتصدى للتحديات، ينبغي أن نعترف ونحتفل أيضا بالتقدم المسجل في محافل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح منذ اجتماعنا آخر مرة في هذه اللجنة. لقد سجلت حالات انضمام جديدة هامة إلى الاتفاقيات المركزية لعدم الانتشار ونزع السلاح. وشهدنا طرح مدونة سلوك جديدة هامة لبدء تناول الدور الكبير الذي تقوم به القذائف التسيارية في بيئتنا الأمنية. وعقد هنا في الأسبوع الماضي الاجتماع السنوي الثاني للمشاركين في مدونة لاهاي. واتفق خبراء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على إجراء توسيعات كبيرة للشفافية فيما يخص الأسلحة التقليدية. واعترف، إلى حد كبير، بالأبعاد الإنسانية المصاحبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الاجتماع الأول الذي يعقد كل عامين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، وكشف عن طائفة من الإجراءات المثيرة للاهتمام على كل المستويات، وعن شراكة مثالية جديدة بين الحكومات والمجتمع المدني في السيطرة على هذه المشكلة المتعددة العناصر. ويبدو أن التوصل إلى صك قانوني أصبح وشيكاً في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، لمعالجة المسألة الملحة الخاصة بالمخلفات المتفجرة للحروب. وكشف اجتماع خامس للدول الأطراف بمعاهدة أوتاوا لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام عن تأييد متزايد دوما للقضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وحدث في هذا الصيف تبادل بناء للآراء بشأن الممارسات الوطنية المتعلقة باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسسمية وتدمير تلك الأسلحة، ونتوقع أن نرى المزيد من العمل

الجماعية لتنفيذ وتعزيز نظام فعال وتعددي للأمن يستند إلى القواعد.

السيد باوليو (أورغواي) (تكلم بالإسبانية): البيئة

التي تعيش فيها البشرية بيئة دينمية متغيرة، لكن المبادئ والقيم التي تحكم الطبيعة البشرية مستقرة ودائمة. ولذلك، فإن البشرية، في مواجهتها للخوف والتحديات لأنها، تصورت ووضعت طرقاً مختلفة لحماية نفسها وللابتعاد عن المبادرات الأحادية المهشة المنقوصة واتجهت نحو آليات أكثر تعقداً للدفاع روعي في وضعها الطابع الجماعي لتلك المشكلة

ويجب أن نحتكم اليوم مرة أخرى لتلك الروح الجماعية، بينما ندرك القيود التي تنطوي عليها نزع الانفراد. إن الأمن العالمي غير قابل للتجزئة، وبالتالي فإن المسؤولية عن تحقيقه تقع على عاتق الجميع.

من العيب بوجه عام محاولة التعرف على الحالة السياسية الراهنة من حيث الأمن. وحقيقة أننا نجتمع هنا اليوم تبين بوضوح ضرورة تحسين هذا الإطار الأمني المتعدد الأطراف إلى أقصى حد ممكن، ومن المؤسف أن يفوتنا هذا التحسين بكثير من الطرق، سواء في المجالات التقليدية أو من حيث التحديات الجديدة التي تلوح في الأفق. ويتعين علينا أن نستفيد من هذا المنتدى لاكتساب روح التفاهم وروح التفاوض التي نستطيع من خلالها إنعاش الإرادة السياسية والتصميم اللذين مكننا من الاتفاق على جميع الصكوك الموجودة، واللذين فقدناهما على ما يبدو.

ومن قبيل التناقض أن نطالب الأمم المتحدة بالعمل والالتزام والإشراف على الأحداث ومراقبتها، بينما نحرّمها من الموارد والأدوات اللازمة. ويوضح هذا التناقض إلى حد كبير المأزق الذي تتردى فيه المفاوضات في هيئة نزع السلاح وفي مؤتمر نزع السلاح، الذي قد يحدث أيضاً في أي دورة

العمل الذي نجزه لتحقيق أهدافنا المشتركة في منع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وليس بعدد القرارات التي تصدرها.

إن كندا ملتزمة بالاضطلاع بدور نشط في تعزيز منع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح عبر طائفة واسعة من القطاعات. ونحن مصممون على تعزيز وسائل منع أسلحة الدمار الشامل، وعلى دعم أنظمة منع الانتشار ونزع السلاح، وعلى التقدم بجدول أعمال تحديد الأسلحة التقليدية المبشر بالخير وعلى الإسهام في تحقيق كفاءة الأمم المتحدة والآلية المتعددة الأطراف في الميدان كله. ويجب أن نواجه بجرأة الأخطار التي يفرضها عدم الامتثال على سلامة نظمنا وأن نضع تدابير أكثر فعالية لردع وكشف ذلك السلوك وعكس اتجاهه. ونحن، إذ نفعل هذا، يجب أن نعمل على تحسين آلياتنا للامتثال والتحقق بشكل خلاق، سواء في إطار المعاهدات أو في سياق الأمم المتحدة الأوسع.

وبالإضافة إلى ضمان كفاءة الصكوك والتدابير القائمة، سنواصل استكشاف إمكانيات الدبلوماسية الوقائية في مجال منع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح لنحدد من انتشار سلوكيات عكسية داعية للتسلح في بيئات جديدة. والفضاء الخارجي من هذه البيئات، التي للبشرية فيها مصلحة متزايدة في صون بيئة خالية من التهديدات وخالية من الأسلحة.

وفي كل مساعينا، ستواصل كندا تشكيل شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق أهدافنا الأمنية المشتركة. إننا نعيش في قرية عالمية إذا تجوهر انعدام الأمن في أحد أركانها، فإن الأمن، في نهاية الأمر سيتقوض، في كل مكان آخر. وإن الأهداف المشتركة على نطاق واسع لمنع الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح لن تتحقق بصورة كاملة إلا عندما نركز على التعاون الدولي وعلى مسؤوليتنا

الكيفية التي تتمكن فيها معا من توطيد نظام نزع السلاح والأمن الذي يعتبر قبل كل شيء من الأهداف الرئيسية التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها.

أخيرا، أود أن أقول إن أوروغواي تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل بيرو باسم فريق ريو، وأن بلدي سيدلي خلال هذه المناقشة المنظمة ببيان باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في الوقت المناسب.

السيد بييرا (غانا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك سيدي على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثامنة والخمسين. ويود وفدي أن يعرب عن ثقته بأن تتوج هذه الدورة، في ظل قيادتكم وتوجيهاتكم، بالنجاح. ويمكنكم أن تعولوا على تعاون وفدي التام في إنجاز المهمة التي تنتظرونها.

يشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بالأسلحة في العالم تهديدا خطيرا للاستقرار والسلام والتنمية المستدامة في أفريقيا، ولا سيما في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. وبالرغم من أن هذه الأسلحة لا تتسبب في حد ذاتها في نشوب الصراعات والأنشطة الإجرامية التي تستخدم فيها، فإن توافرها وتراكمها على نطاق واسع وتدفعاتها بصورة غير مشروعة، وخاصة في مناطق الصراع، يميل إلى تصعيد الصراعات وتقويض اتفاقات السلام وتكثيف العنف وعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعاقة تنمية الاستقرار الاجتماعي.

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن هناك أكثر من ٥٠٠ مليون قطعة من الأسلحة الخفيفة قيد التداول حول العالم، خارج سيطرة الدول، منها ٣٠ مليون قطعة في أفريقيا و ٨ ملايين قطعة في غرب أفريقيا وحدها. كما يوجد ما يقرب من ١٠٠٠٠٠ مرتزق في القارة الأفريقية. وإن

استثنائية للجمعية العامة تركز لتزع السلاح. ويعتبر هذا المأزق من دواعي القلق البالغ لأوروغواي، لأن ذلك يعني في عالم يجري فيه الحديث بالفعل عن جيل نووي ثان، أننا نمشي القهقري.

وهناك مأزق مماثل فيما يتعلق بالصكوك القانونية الرئيسية التي وضعناها. فالفشل في تحقيق عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل الأداة الرئيسية للتخلص من الأسلحة النووية، وتأخر بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية يدلان على ما يبدو على أننا هنا في الأمم المتحدة نناقش مواضيع تعتبر من المسائل التي لا تتمتع بالأولوية أو الإلحاح. ونعلم جميعا أن هذا الوضع ليس مناسباً وأن من اللازم أن نمضي قدما لكفالة الفعالية الكاملة للمعاهدات القائمة والامتثال التام لها. كما يتعين علينا تجديد الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

وفي هذا الصدد، توجه أوروغواي الانتباه إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية التي سرعان ما تم الاعتراف بأنها، بالرغم من كونها خارج نطاق الأمم المتحدة، دليل هام على توفر الإرادة السياسية. ومن خلال المدونة قام أكثر من ١٠٠ بلد، بما فيها أوروغواي، بإنشاء حيز تعالج فيه موضوعا لا يحتاج إلى تأكيد أهميته.

وما زالت خبرة أوروغواي في المنطقة التي تنتمي إليها مشجعة. ونتمتع بعضوية منطقة السلام التابعة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ونعتبر جزءا من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية على وجه الأرض. وكنا نعلم أن هذه الإنجازات ممكنة وقمنا بترويجها على الأصعدة الوطني والإقليمي ودون الإقليمي، ونسعى إلى القيام بذلك على الصعيد العالمي. وقلت في بداية بياني أن هذا هو سبب مناشدتنا العودة إلى روح التفاهم. ونحتاج إلى أن ننظر في

أنشطتها والسيطرة عليها بصورة فعالة لكفالة قيامها بعملها لما فيه صالح شعب أفريقيا.

واشترك وفدي في اجتماع الدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في تموز/يوليه في نيويورك. وفي ذلك الاجتماع، قمنا بالإبلاغ عن موقفنا الوطني وجهودنا الرامية إلى كبح هذا الشر المعادي للإنسانية. ونود أن نعرب عن موافقتنا على خلاصة الرئيس بأن "مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متعددة الأبعاد" وأنها "تتطلب اتباع نهج شامل يغطي جميع جوانبها المواضيعية ويدمج الأبعاد الوطني والإقليمي والعالمي" (A/CONF.192/BMS/2003/1، المرفق).

كما يشعر وفدي بالفخر لارتباطه بأعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة العمل بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ومتابعة تطويره في عام ٢٠٠٣. فلأول مرة توصل الفريق، منذ إنشائه في عام ١٩٩٢، إلى اتفاق بشأن إدخال تعديلات تقنية هامة على بعض فئات الأسلحة التقليدية.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها حكومة غانا لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير. ولذلك، نأمل أن يقدم المجتمع الدولي للمانحين المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتمكين غانا من الوفاء بالتزاماتها الأمنية والإنمائية في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفيما يتعلق بتزع السلاح على الصعيد الإقليمي، يرى وفدي أنه منذ اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١، لا تزال هناك حاجة متزايدة إلى وضع منظور

سهولة توفر الأسلحة الصغيرة والمرترقة ساعدت على توليد حالات الصراع في غرب أفريقيا وإطالة أمدها.

ويعتقد وفدي بأنه ينبغي التصدي لمعالجة هذه المشكلة عن طريق تعزيز الضوابط القانونية على صنع الأسلحة النارية والذخائر ونقلها والتعامل بها وسمسرتها وحيازتها، بما في ذلك الأسلحة الموجودة بحوزة الدول. ويمكن أن يتمثل أي نهج مفيد في زيادة الشفافية الدولية في الاتجار المشروع وتعزيز التشريعات الوطنية التي تحكم الاتجار بالأسلحة وحيازتها.

والآن وبعد أن تمت السيطرة على الصراع في ليبيريا، ينبغي لنا أن نركز الانتباه على الحاجة الملحة إلى كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، لأنه ليس هناك مكان تم فيه الإحساس بالآثار الضارة لهذه الأسلحة أكثر من ليبيريا وبلدان اتحاد نهر مانو، حيث تسببت في إيذاء الكثير من الأشخاص الأبرياء والممتلكات.

وتود غانا أن تتعاون مع المجتمع الدولي من أجل التعرف على السبل الكفيلة التي تتمكن عن طريقها من منع السمسرة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها. وتضطلع السمسرة غير المشروعة بدور رئيسي في تيسير عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة إلى الجماعات التي يحظر عليها شراؤها بصورة قانونية - مثل الجهات التي فرض عليها حظر على الأسلحة من الدول والجماعات والمتمردين ومجرمي الجريمة المنظمة والإرهابيين.

وينبغي للدول التي تنتج الأسلحة أن تنشئ سجلا رسميا لسماسرة الأسلحة. ونعتبر السجل وسيلة مفيدة لإبقاء سماسرة الأسلحة على علم بمسؤولياتهم. كما يمكن أن يكون شطب الأشخاص أو الشركات من السجل إشارة قوية جدا بأنه حيثما كانت تعمل، فإن الحكومات ستتمكن من مراقبة

لقد مرت السلطة الدولية للأمم المتحدة باختبار عسير هذا العام من خلال أحداث العراق، اختبار لم تتعزز فيه ثقة الدول الصغيرة والضعيفة بمنظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك فإن التوجهات نحو تصعيد التوتر الدولي في مناطق مختلفة، والمصحوبة بتراجع دور الأمم المتحدة في حل الصراعات، أسفرت عن تسارع تشكيل وتوطيد تحالفات ومنظمات عسكرية وسياسية إقليمية ودون إقليمية. وتعتبر دول عديدة الآن المشاركة في مثل هذه التحالفات متطلبا أساسيا لأمنها.

إن نظام العلاقات الدولية اليوم، في إطار الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، يمر بفترة أزمة ويحتاج إلى الإصلاح.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بيلاروس مقترحات الولايات المتحدة ودول أخرى فيما يتعلق بالحاجة إلى تكييف جدول أعمال اللجنة الأولى مع الحقائق الجديدة، على أساس أن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الدولية العالمية الرئيسية، ينبغي أن تضع قائمة واضحة بالأولويات الرئيسية لحفظ الأمن الدولي وأن تضع برامج للتغلب على المشكلات الفعلية والتحديات الحقيقية للبشرية. وينبغي للقرارات المتخذة أن تتضمن تعليمات مباشرة للمحافل والهياكل القائمة حاليا في ميدان الأمن الدولي وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار ونزع السلاح. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها منع تراجع قيمة أفكار السلام والأمن والاستقرار، وجعل عالمنا أكثر أمانا بالفعل.

ونعتقد بأن اللجنة الأولى تستطيع باتباع نهج إيجابي أن تبعث الحيوية في عدد من المحافل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أهم صك يقدم للمجتمع الدولي برنامج عمل متماسكا في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين. وتدعم بيلاروس

إقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبدأت بالتالي تتشكل المبادرات الإقليمية، وخاصة في أفريقيا، وبدأت المنظمات الإقليمية في اتباع نهج شامل لمعالجة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، بما في ذلك السبل والوسائل الكفيلة بمكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات.

ولا تزال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تقدم تنازلات وتتخذ إجراءات ملموسة ترمي إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإعطاء المصادقية لأحكامها. ومنذ مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٥، أصبحت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، التي أنشئت بموجب معاهدة بيليندا، حقيقة واقعة، كما هو شأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا التي أنشأتها معاهدة بانكوك. وهاتان المعاهدتان، إضافة إلى معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة راروتونغا، ومعاهدة أنتاركتيكا، مهدت الطريق لجعل نصف الكرة الجنوبي خلوًا من الأسلحة النووية، والذي نأمل أن يؤيده الجميع ويحترمه، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، بغية حماية مصادقية معاهدة عدم الانتشار النووي وسلامتها. ونأمل أن تتخذ جميع البلدان الأخرى، في المستقبل القريب جدا، كل الخطوات العملية لإنشاء مناطقها الخالية من الأسلحة النووية سعيا إلى تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار النووي، التي تتشاطرها مع كل دول المنطقة تقريبا. وسيجعل ذلك من العالم مكانا سالما وأكثر أمانا لنعيش فيه جميعا.

السيد بايجوروف (بيلاروس) (تكلم بالانكليزية):

باسم وفد جمهورية بيلاروس أهنتكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب رئيس اللجنة الأولى. وبمكنكم الاعتماد على دعمنا لكم وتعاوننا معكم أثناء تنفيذكم لمهمتكم.

وفي العام الماضي، انضمت بيلاروس إلى دول أخرى واعتمدت مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. ونود الآن أن نرى إقامة علاقة بين المدونة والأمم المتحدة من أجل استكشاف نهج أشمل لمعالجة هذه المشكلة.

والدليل على اتساق سياستنا يتجلى أيضا في حقيقة أن جمهورية بيلاروس أودعت مؤخرا لدى الأمين العام صكوك الانضمام إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - اتفاقية أوتوا. وامثالا لأحكام الاتفاقية، يجب على بلدنا أن يدمر مخزوناته من الألغام الأرضية في غضون أربع سنوات. وتحتاج بيلاروس إلى موارد مالية وتكنولوجية كبيرة لضمان القضاء على أكثر من أربعة ملايين لغم مضاد للأفراد، ورثتها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وقامت بيلاروس منفردة، قبل انضمامها إلى الاتفاقية، بتدمير أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لغم أرضي.

وينبغي التنويه بأنه يمكن التخلص من الألغام التقليدية المضادة للأفراد إما بحرقها أو بتفجيرها في الهواء الطلق؛ ولكن، بسبب الشواغل الإيكولوجية، لا يمكن تطبيق هاتين الطريقتين على الألغام التي تحتوي على متفجرات سائلة - ولدينا منها ٣,٦ مليون لغم. وفي ظل هذه الظروف، نحث الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية على مساعدة جمهورية بيلاروس في جهودها لإزالة مخزوناتنا. وسنرحب بكل المساعدات التقنية والتكنولوجية والمالية ترحيبا حارا.

وتدعم بيلاروس زيادة تدابير الشفافية في الأسلحة وتقديم البيانات بانتظام إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما نقدم معلومات عن تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقا للقرار

العمل النشط للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥.

وتدعم جمهورية بيلاروس البدء المبكر في نفاذ مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب باختتام مؤتمر فيينا المعني بتسهيل بدء نفاذها، والذي أعطى زخما سياسيا جديدا لعملية التصديق على المعاهدة ولتعزيز نظام منع الانتشار النووي. وتحت بيلاروس جميع الدول غير الأطراف في هذه المعاهدة على الانضمام إليها بلا تأخير. ونرحب، على وجه الخصوص، بعزم الصين على مواصلة عملية تصديقها عليها.

وإحدى أهم المسائل هي حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى. ويجب أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح المفاوضات بشأن هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن.

وينبغي أيضا إخضاع الاستخدام العسكري للفضاء الخارجي لترتيبات قانونية دولية. ويجب أن يحظر المجتمع الدولي نشر الأسلحة الهجومية في الفضاء.

وتعتقد بيلاروس بأن عملية نزع السلاح النووي يجب أن تُستكمل بخطوات ملموسة لتعزيز نظام منع الانتشار النووي. وينبغي أن تشمل تلك الخطوات تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة.

وتنتهج جمهورية بيلاروس سياسة خارجية مسؤولة وثابتة تهدف إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة والقصيرة المدى، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

والخمسين. وتشكل إنجازاته قاعدة صلبة ينبغي أن تبني عليها الدورة الحالية.

وأرحب بالسفير نوبياسو آبي وأهنته على تعيينه وكيلا جديدا للأمين العام لشؤون نزع السلاح. وأنا واثق بأن السفير آبي، نظرا لتجربته الواسعة ومهاراته الدبلوماسية، سيوطد إنجازات وكيل الأمين العام السابق، السيد جاياتانتا ضانابالا، في تعزيز نزع السلاح العالمي.

خلال الأعوام الأربعة الماضية، ظلت التهديدات التي تحيق بالسلام والأمن الدوليين تتفاقم لا بسبب فشل المجتمع الدولي في منع نشوب الصراعات المحتملة فحسب، بل بقدر كبير بسبب عجز آلية نزع السلاح عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال شامل لنزع السلاح. وكما ذكر السفير نوبياسو آبي في بيانه الاستهلالي في هذه الدورة، فقد فشلت هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح كلاهما في الاتفاق على توصيات وبرامج عمل، على التوالي، لعام ٢٠٠٣.

وكان وفدي يأمل أن تحرز الهيئة تقدما في جهودها لإيجاد السبل والوسائل لتحقيق نزع السلاح النووي ولاتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ولأسباب مماثلة جدا، أنهى مؤتمر نزع السلاح الذي يتخذ من جنيف مقرا له الجزء الأول من دورته لعام ٢٠٠٣ في آذار/مارس دون الاتفاق على برنامج للعمل. وقد أدى إلى تفاقم المشكلة التي تجابه هاتين الهيئتين لنزع السلاح استخدام القوة في العلاقات الدولية والافتقار إلى الدعم الشامل لتعددية الأطراف، وفي الواقع، لصلاحية الأمم المتحدة والدور الذي تضطلع به. وفي العام الماضي كانت الهيئتان تفرجان بلا أمل بينما ارتفعت النفقات العسكرية العالمية إلى ذروة مستويات فترة الحرب الباردة لما يزيد على ترليون دولار في العام.

٢٤/٥٦ تاء المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه".

ونحن نولي أهمية خاصة لوضع تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والثنائي، حيث أنه إحدى أولويات سياستنا الخارجية. ولقد قدمت جمهورية بيلاروس إسهاما هاما في تعزيز الأمن الإقليمي من خلال تنفيذ استراتيجية تهدف إلى إقامة منطقة حسن جوار، تتمثل عناصرها الهامة في اتفاقات بشأن تدابير متممة لبناء الثقة والأمن.

ختاما، أعرب عن أملتي في أن يطور المجتمع الدولي آليات يعول عليها من أجل التصدي للمخاطر والتهديدات الجديدة التي يواجهها أمننا المشترك. وجمهورية بيلاروس بعد أن أثبتت أكثر من مرة تقيدها بسياسة شاملة لنزع السلاح، ستظل تشارك بنشاط في هذه العملية.

السيد موسامباشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية):

يسعد وفد بلادي بصفة خاصة أن يراكم، سيدي، سفير فنلندا، البلد الذي تحظى زامبيا بعلاقات وثيقة معه -تترأسون مداورات اللجنة خلال الدورة الثامنة والخمسين. وأهنتكم على انتخابكم للرئاسة الذي تستحقونه تماما. ونظرا لمهاراتكم المهنية وتفانيكم في عمل اللجنة، فإنني واثق بأنكم ستوجهون هذا العمل نحو نهاية ناجحة.

وأود أيضا أن أهني أعضاء المكتب الآخرين، الذين أثق بهم ثقة كبيرة. ويتعهد وفدي بأن يكون تحت تصرفهم الكامل بينما يؤدون واجباتهم.

وألاحظ أن الدورة الثامنة والخمسين للجنة ينبغي أن تتعظ كثيرا بدروس عمل الدورة السابعة والخمسين. وذلك هو ما ينبغي أن يحصل، لأن المعرفة عملية تراكمية. وبالتالي، يود وفدي أن يشيد بسلفكم، السيد ماتيا مولبا سيماكولا كيوانوكا، ممثل أوغندا، على الطريقة التي قاد بها عمل اللجنة خلال الدورة السابعة

ولكي تنجح جداول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار، لا بد أن يقوم المجتمع الدولي بتعزيز ترتيبات الرصد والإنفاذ الموحدة المتوخاة في جميع اتفاقات واتفاقيات نزع السلاح، من قبيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ويقتضي ضمان بيئة دولية مستقرة للعالم الاعتراف بالدور الأساسي لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز ودعم جميع الدول الأعضاء لهذا الدور. وبالتالي فإن الأمم المتحدة وحدها هي التي يمكنها مراقبة الامتثال للاتفاقات والاتفاقيات الدولية التي يركز عليها حاليا ببيان الأمن الدولي والتحقق من ذلك الامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لمجلس الأمن المعزز قدرات أكبر لبناء الثقة في جميع المجالات التي توجد فيها تهديدات للسلام.

ومن خلال الأمم المتحدة بأسرها، من الممكن منع الإرهابيين بشكل فعال من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وكذلك إساءة الاستعمال الشائعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن للأمم المتحدة، بالتصرف من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن كليهما، أن تعطي الأمل وأن تنقذ الأرواح والممتلكات في جميع أرجاء العالم.

ويود وفدي أن يؤكد من جديد على الدور الذي تضطلع به اللجنة الأولى والأمم المتحدة على وجه العموم في تعزيز ببيان أنظمة الأمن الدولي والترتيبات الأمنية الدولية القائمة. وتؤكد زامبيا من جديد على أن المناطق الخالية من

ويأمل وفدي أن تعزز هذه اللجنة الاقتراح المتكامل الذي قدمه سفراء الجزائر وبلجيكا وشيلي وكولومبيا والسويد الرامي إلى الخروج من المأزق. ووفقا لذلك، فإن زامبيا تؤيد الإنشاء المقترح لأربع لجان مخصصة للضمانات الأمنية السلبية؛ ولدورة مكرسة لسباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي؛ ولفرض حظر على إنتاج المواد الانشطارية؛ ولمنع سباق التسليح في الفضاء الخارجي.

ومن شأن المنسقين الخاصين المقترحين بشأن الأسلحة الإشعاعية وبشأن برنامج شامل لترع السلاح، بما في ذلك الشفافية في مجال التسليح، أن يعززا عمل اللجان المخصصة الوارد في الاقتراح المتكامل الذي قدمه السفراء. ونظرا للتحديات التي تواجه نزع السلاح العالمي، فإن وفدي يوافق موافقة كاملة على مجموعة الاقتراحات التي تعتبرها حكومتي نتيجة هامة لعمل مؤتمر نزع السلاح.

ولا شك أن الصورة التي رسمتها قد أثرت على النظام الأمني الدولي بأسره، بناء وترتيبات. والبناء الأمني الجماعي الدولي، الذي أقيم وعزز على مر العقود، لا يوفر الآن سوى مظهر خادع للأمن. وفي الحقيقة، تتعرض جميع البلدان لشكل أو آخر من أشكال التهديد. وللأسف، فإننا عاجزون، بشكل جماعي، من النجاة إلى بر السلامة. فالقيام بذلك يتطلب جهودا عالمية متضافرة لتعزيز الأنظمة والترتيبات الأمنية القائمة. وهناك حاجة، كما اقترح فريق السفراء المعنيين في مؤتمر نزع السلاح، إلى بناء أنظمة أمنية جديدة بغية التصدي للتهديدات الناشئة للسلام والأمن الدوليين.

ويؤمن وفدي إيمانا راسخا بأن كل هذا لم يضع هباء. فهناك فرص في سياق تعددية الأطراف لتعزيز الأنظمة الأمنية الدولية القائمة. ومن شأن نظام جديد أن يتصدى للتهديدات الناشئة من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تحوز جهات فاعلة ليست دولا على هذه الأسلحة وأن تستخدمها. ويجب أن نسعى إلى أن نمنع ذلك منعا باتا، بينما نتصرف في إطار مبادئ ومعايير القانون الدولي المقبولة.

بيد أن انعدام التقدم، بل حتى حدوث انتكاسات، في ميدان نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي، لا يقل صعوبة عن ذلك. ونحن نشعر بإحباط شديد من الإشارات التي تدل على قلة الاهتمام بتحقيق تقدم ملموس في الإطار المتعدد الأطراف، على الرغم من تكرار التعبير عن الالتزام بالعمل.

ومن المزعج أيضاً الاتجاه الأخير المتمثل في التخلي عن النهج المتعدد الأطراف تجاه قضايا عالمية في جوهرها. وقد قال الرئيس لولا في المناقشة العامة، "ولسوء الطالع، ثمة مؤشرات مقلقة على وجود محاولات للمساس بمصادقية هذه المنظمة، بل وتجريد الأمم المتحدة من سلطتها السياسية" (A/58/PV.7، ص 7). ونظراً لضرورة توفر الشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ، من الأفضل معالجة مسائل نزع السلاح وانتشار أسلحة الدمار الشامل على أساس متعدد الأطراف وفي إطار يستند إلى معاهدة.

فقد أسهمت معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف المتفاوض عليها دولياً إسهاماً أساسياً في السلم والأمن، وينبغي لها أن تظل كذلك. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق من ظهور نهج أكاديمية تفترض أن العالم الآن يعيش سيناريو استراتيجياً جديداً وفريداً، وبالتالي فإنها تقترح تنقيح أسس هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار الذي بناه المجتمع الدولي على مدى العقود الثلاثة الماضية.

إن نسيج النظام العالمي يتوقف على التقيد التام بالالتزامات التي قطعت بحرية. والامتنال الصارم من جانب جميع الدول الأطراف بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في صكوك رئيسية تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وكذلك

الأسلحة النووية والمراكز الإقليمية لنزع السلاح تسهم في تحقيق السلام والاستقرار.

ويرى وفدي مستقبلاً في الدعوة لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح بغية تيسير استعراض شامل لبنيان الأمن الدولي والترتيبات الأمنية الدولية الراهنة. ويمكن لإحراز نتائج ناجحة في الدورة الاستثنائية أن يعيد، مرة أخرى، هبة جو الأمل للسلام والتنمية في نوع البيئة الآمنة التي بدأ العالم يشهدها في نهاية الحرب الباردة.

في الختام، تعلن زامبيا استعدادها للمشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى جعل اللجنة الأولى أكثر فعالية. وينبغي إجراء التحسينات في أساليب عمل اللجنة الأولى بطريقة شاملة وتشاورية وشفافة، مع جميع أصحاب المصلحة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييدي لعبارات التهئة والتقدير والمؤازرة التي أدلى بها ممثلنا الرئيسي في شؤون نزع السلاح، السفير دوارتي، في بداية هذه المناقشة.

تستهل اللجنة الأولى أعمالها في وقت يشكل فيه التقلبات السياسية والشواغل الأمنية مصدر إزعاج للمسلحين وغير المسلحين على حد سواء. وتوجد اليوم أسباب قوية للقلق إزار مستقبل النظام الدولي. ومن المحزن أن الأحداث الأخيرة لن تؤدي إلا إلى زيادة شعورنا بالقلق. ويواجه العالم اليوم أخطاراً مروعة، أو كما قال الأمين العام كوفي عنان: أخطار قديمة في توليفة خطيرة.

وتتفق البرازيل مع التقييم الذي يرى أن الإرهاب والانتشار المتزايد لأسلحة الدمار الشامل يحتلان مكان الصدارة بين الأخطار المعاصرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن أكثر الاحتمالات إثارة للربح احتمال أن

لن تسفر نُظم منع الانتشار إلا عن قدر قليل من النتائج الموثوق بها والمستدامة، إن أسفرت عن أي شيء على الإطلاق.

ومفهوم الامتثال يتضمن التقدم التدريجي. ونحن نرى أن نزع السلاح النووي شرط مسبق أساسي لأية سياسة متسقة ومترابطة لكبح الانتشار. ولكن بدلاً من نزع السلاح النووي، أو على الأقل ظهور إشارات أقوى تدل على الاستعداد للوفاء بالتعهدات التي لا لبس فيها والتي اتفق عليها في عام ٢٠٠٠، نلاحظ أن النهج الحديثة تحبذ إعطاء دور أكبر للأسلحة النووية بوصفها جزءاً من الاستراتيجيات الأمنية، بما فيها تبريرات جديدة لاستخدام وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة.

وفي نفس الوقت، أصبح مفهوم منع الانتشار أقل وضوحاً إلى حد ما بفضل الجهود المبذولة لقصه على البعد الأفقي، مع تجاهل الخطر المتعاظم باطراد الذي تشكله الأسلحة المحسنة تكنولوجياً - أي البعد العمودي للانتشار. وهذا يفتح الباب أمام الاحتمال المروع المتمثل في استمرار تطوير أسلحة نووية جديدة. وتثير بعض المذاهب الاستراتيجية الحالية إمكانية استخدام هذه الأسلحة ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية، حتى في سيناريوهات حروب تقليدية. وهذا من شأنه أن يفتح الباب لما كان يُتصور حتى الآن أنه لا يمكن التفكير به، لأن من شأنه أن يخفض عتبة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية في الحرب.

وقد أبرز خطر الإرهاب الدولي واحتمال وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي جهات فاعلة ليست دولة الحاجة إلى التخلص كلياً من هذه الأسلحة. وهذا هو الأسلوب الأكيد الوحيد لمنع الجهات الفاعلة التي ليست دولة من حيازتها. إن تعقد المناقشة بشأن هذه المسألة لا يجوز

التقيد العالمي بها، هو الضمان الممكن الوحيد لعالم أكثر استقراراً وأمناً. وفي هذا الصدد، ترى البرازيل أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عنصر رئيسي من عناصر هيكل الأمن الدولي. فعاليتها والامتثال التام لجميع أحكامها من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك الامتثال لها من خلال اعتماد الخطوات الـ ١٣ العملية التي اعتمدت بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٠، عوامل أساسية للالتزامنا بتعزيز هذه المعاهدة.

وندعو إسرائيل والهند وباكستان، إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، وإلى وضع مرافقها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل. وناشد أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إعادة النظر في إعلانها عن نيتها بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار، وناشد إيران أن تتعاون تعاوناً تاماً وفورياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية حل القضايا التي نشأت عن تنفيذها للالتزامات. وبنفس التأكيد، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تفي بسرعة بالتزاماتها التي قطعها بمقتضى أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن تعزيز نظام منع الانتشار لا يستبعد اتخاذ تدابير لنزع السلاح تؤدي إلى التخلص كلياً من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وهي تدابير تمس الحاجة إليها. فنظام منع الانتشار بمفرده لن يبدد مخاوف الأمن المشتركة، إذ أن التحكم في جانب العرض من التكنولوجيات الرئيسية المرتبطة بتطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها أداة مهمة لمكافحة انتشارها. بيد أنه يجب التصرف بحذر حتى لا تُقلص البرامج السلمية في البلدان النامية بطريقة تعسفية. وبدون تحقيق نجاح فعال يمكن التحقق منه ولا يمكن الرجوع عنه في ميدان نزع السلاح، لا سيما نزع السلاح النووي،

ويراودنا قلق خاص تجاه الإشارة إلى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتمكن من التقيد بالموعد الذي حددته الاتفاقية للتدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية الموجودة. ونحث الدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية على التأكد من تدمير ترساناتها وفقاً للتوقيت المحدد، بدون أية شروط وبدون الإصرار على عمليات موازية. ونتوقع أيضاً أن يظل نظام التحقق التابع لمعاهدة الأسلحة الكيميائية نظاماً منصفاً وغير تمييزي. وأخيراً، من دواعي أسفنا أنه بعد ست سنوات من دخول المعاهدة حيز النفاذ لم تتمكن الدول الأطراف بعد من التوصل إلى اتفاق بشأن تنظيم أحد أحكامها المهمة - التعاون من أجل الأغراض السلمية.

ومن بين أولويات البرازيل التصدي للتجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والاستنتاجات التي توصل إليها الاجتماع الأول للنظر كل سنتين، في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في عام ٢٠٠١، كانت مشجعة. ونظراً لأهمية وحساسية موضوع التتبع ووضع العلامات على الأسلحة، نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون مستعداً لاعتماد صك ملزم قانوناً.

إن الأخطار التي تهدد السلم والأمن تلقي بظلالها الثقيلة على الوضع الراهن، حيث لا يزال مجلس الأمن منقسماً على نفسه. وتمر مفاوضات نزع السلاح والمجالات ذات الصلة بحالة ركود، إن لم تكن قد تراجعت إلى الوراء، وتوجد شكوك قوية تجاه المصير السياسي للجمعية العامة، بما في ذلك اللجنة الأولى.

مع ذلك، وعندما نستعرض المناقشة العامة التي اختتمت مؤخراً في قاعة الجمعية العامة ونقرأ مرة أخرى تقرير الأمين العام المناسب تماما والمثير للاهتمام بشأن عقد الألفية، يمكن التعرف على اتجاهات أكثر تشجيعاً في بعض المجالات الرئيسية. أولاً، نادراً ما أولى الرأي العام العالمي في

للدول التي تملك أسلحة دمار شامل أن تتذرع به للاحتفاظ بهذه الأسلحة.

استمرار عجز مؤتمر نزع السلاح مثال على قلة الاهتمام وغياب الإرادة السياسية. ووصول مؤتمر نزع السلاح إلى حالة يتعذر معها إحراز أي تقدم لا يخدم مصلحة أحد. وترى البرازيل أن من المحتم إنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وتؤيد البرازيل تأييداً راسخاً معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونظراً لطبيعة هذه المعاهدة غير التمييزية ونطاقها العالمي، فإنها تمثل تحسناً بالقياس إلى التباينات السائدة في الصكوك الأخرى، وهو تحسن نرحب به. ويجب على البلدان التي لم توقع على الاتفاقية ولم تصادق عليها، لا سيما البلدان التي تلزم مصادقتها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، أن توضح بجلاء استعدادها للانضمام إلى المعاهدة. وتصبح هذه الإشارة السياسية أكثر أهمية لأن احتمال دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر ينبغي أن يُسترشد به لوضع نظام رصد دولي للمعاهدة. ويتعذر استحداث نظام تحقق رسمي بدون وجود التزامات ملزمة قانوناً.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية أداة قوية لتلبية تطلعات جميع الشعوب إلى العيش في عالم يخلو من الأسلحة النووية. وإنشاء مزيد من هذه المناطق وتعزيز المناطق الموجودة ينبغي أن يُشجّع بفاعلية. ويُتوقع أن تتعهد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالتزامات مناسبة ملزمة تجاه هذه المناطق، وستحسن الصنع إذا أعادت النظر في تحفظاتها على البروتوكولات المرفقة، كما في حالة معاهدة تلاتيلوكو.

وترى البرازيل أن لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أهمية رئيسية. إلا أن تنفيذها يجب أن يتم بتقيد صارم بالمبادئ التي جرى التفاوض عليها من خلال مفاوضات شاقة للغاية.

وأيضا نحو النظر في توصيات ممكنة بشأن المبادئ العامة للتعاون في صون السلم والأمن الدوليين، وبشأن تعزيز التعاون الدولي في الميدان السياسي، على النحو المتصور في الميثاق. ومن المؤكد أنه ستكون هناك تعددية في وجهات النظر بشأن هذا الأمر. ويعرب وفدي عن استعداده لمناقشتها، سواء في هذه اللجنة أو في الجلسات العامة.

تلتزم البرازيل التزاما تاما بجدول أعمالنا المتعلق بتزع السلاح، لكنها ترى أن الإمكانيات السياسية والأمنية لهذه الهيئة لم تستخدم بعد استخداما كاملا. وينبغي إعادة إضفاء الطابع السياسي على اللجنة الأولى، وإعادة تنظيم جدول أعمالنا وأساليب عملنا. وهذه المهمة التي لا غنى عنها طال انتظارها كثيرا.

رئيس الأساقفة مغليور (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفدي، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك. بمناسبة انتخابكم، وأن أطمئنكم على تعاوننا الكامل معكم، وأنتم تقودون عمل اللجنة هذا العام. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقدير الكرسي الرسولي المستمر للعمل من أجل السلام المضطلع به العام تلو العام في محفل الأمم المتحدة هذا.

إذا كان يبدو من المستحيل جعل الدول تضع أسلحتها في الوضع الراهن للعلاقات الدولية، فلعل السبب هو أننا لم نتخذ استعدادات كافية لإعطاء الدول وقادتها تأكيدا بأن الأمن يمكن تحقيقه دون تطوير وإنتاج الأسلحة بشكل لا ينتهي أبدا، وهذا يعني أنه يجب تهيئة الظروف للسلام أولا قبل أن يكون بوسعنا أن نتمتع بثمار السلام. ويجب أن تكون التربة صالحة قبل أن تتفتح الزهور.

ولهذا، فإن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها في بناء ثقافة سلام بالغ الأهمية. وإذا ما كان لنا أن نتطلع إلى نزع سلاح عام وكامل، فيجب أن نبدي أولا

التاريخ الحديث اهتماما وتأييدا كبيرا جدا للأمم المتحدة ولقيم السلم والأمن والديمقراطية. ثانيا، يوجد اتفاق واسع النطاق على أن مبدأ التعددية يؤدي دورا دوليا مركزيا نشيطا، وأن الأمم المتحدة تعد مركزا مطلوبيا لتنسيق أعمال الدول، على النحو المتصور في ميثاقنا. ثالثا، من المعترف به الآن أن هناك حاجة ماسة إلى تنشيط كل آليات الأمم المتحدة السياسية حتى يمكنها أن تضطلع بشكل كامل بولايتها في مجال السلم والأمن الدوليين. أخيرا، لتحقيق هذا الهدف، يتيح إصلاح الأمم المتحدة والتنشيط المقترح للجمعية العامة فرصا تاريخية يجب استكشافها بعمق بغرض اتخاذ إجراءات محددة.

وفي هذا السياق، ينبغي التذكير بأن الميثاق يعهد إلى الجمعية العامة بوظائف وسلطات محددة جيدا لا تتعلق بتزع السلاح وتنظيم الأسلحة فحسب، وإنما أيضا بالسلم والأمن وتعزيز التعاون السياسي الدولي، على أن يكون مفهوما أن اختصاصات أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى يجب أن يحافظ عليها بشكل كامل. ولتلك الولاية عواقب مباشرة على عمل اللجنة الأولى، لأن الجلسات العامة للجمعية العامة مثقلة بمهام مؤسسية كبيرة وأخرى تتعلق بالسياسة العامة.

ويمكن أن تستخدم أحكام الفقرة ٤ من المادة الأولى، والفقرة ١ من المادة الحادية عشرة، والفقرة ١ - أ من المادة الثالثة عشرة من ميثاقنا استخداما أفضل. ونرى أن هناك مجالا لإعادة تنظيم جدول أعمالنا بطريقة منهجية متماسكة. وأن الاستبعاد السائد لبعض البنود من الدراسة يقلل من فعالية اللجنة الأولى.

في ظروف سياسية أخرى، ربما كان من الممكن التسامح بشأن هذه الحالة، لكنها ينبغي أن تؤدي اليوم إلى عملية جماعية للتفكير والتداول موجهة نحو تحديد وسائل تعزيز النهج المتعددة الأطراف للشؤون السياسية والأمنية،

في هذه الإجراءات ليست بحاجة إلى إعادة تأكيد. ومع أننا لدينا تقنيات وساطة وتحقق يتضمنها القانون الدولي، فإنها لا تستخدم استخداماً كفوئاً، وبالتالي، تنحرف الأمم إلى الحروب. يجب مساندة التطبيق الثابت لحكم القانون باعتباره وسيلة لبلوغ السلام، بدلا من اللجوء المستمر إلى العسكرة. وثمة، في هذا الشأن، دور هام تقوم به هذه اللجنة في الإصرار على معايير لكبح الإفراط في التسلح. وذلك العمل مساهمة مباشرة في بناء ظروف السلام.

يجب أن تحظى الأسلحة الصغيرة باهتمامنا المباشر، لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تقتل أكثر من نصف مليون شخص كل عام. وحتى تتسنى مواجهة مشكلة الأسلحة الصغيرة بشكل كامل، يجب أن يكون هناك اعتراف أكبر بأن القوانين الوطنية والسياسات الدولية متكافئة وأن الأسواق الشرعية وغير الشرعية للأسلحة الصغيرة مترابطة. وكثير من عمليات النقل غير الشرعي تبدأ كعمليات شرعية. وفي هذا الشأن، يؤكد وفدي من جديد رأيه بأنه ينبغي تركيز الانتباه على مسألتين هامتين: مسؤولية الدولة عن النقل غير الشرعي والاتفاقات الملزمة قانوناً بشأن الاتجار الدولي بالأسلحة.

لقد استند معظم التفكير حول تحديد الأسلحة خلال الحرب الباردة على مفهوم التدمير المتبادل المؤكد. ويعرف الجميع أن مفهوم الردع هذا كان قائماً على أساس مثير للربح - أن أمن كتلة ما يمكن أن يدافع عنه بالتهديد بإبادة سكان الكتلة الأخرى. وكان يعتقد بأن الاحتمال المروع لشن حرب نووية عالمية كاف لضمان شكل ما من السلم والأمن، بينما سعت اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، بمرور الوقت، إلى خفض تلك الإمكانية بالتشجيع على خفض الأسلحة النووية في العالم والتحقق منه. وأصبح ذلك أمراً ملموساً ومحدداً في حالة خاصة هي حالة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الاحترام لحياة الأفراد وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية؛ وأن نرفض العنف؛ وأن نعزز الحرية والعدالة والتضامن والتسامح والقبول بالاختلافات؛ وأن نحقق تفهماً ووثاماً أفضل بين الجماعات العرقية والدينية والثقافية والاجتماعية. هذه الخطة كبيرة جداً حقاً، لكن إذا لم يتقبلها المجتمع العالمي، فسنبذل نغاي من خراب الحرب.

الهدف الرئيسي للأمم المتحدة - صون السلم والأمن الدوليين - يمكن تحقيقه بطرق مختلفة عديدة، لأنه هدف يتعرض للتهديد وللتحدي على جبهات عديدة. وقد تكلم الأمين العام، السيد كوفي عنان، في خطابه عند افتتاح هذه الدورة للجمعية العامة، عن التهديدات "الصعبة" و "السهلة" التي يتعرض لها السلام وتواجهها الأمم المتحدة. ومن بين التهديدات الصعبة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بينما تتضمن التهديدات السهلة استمرار الفقر المدقع، والفوارق في الدخول بين المجتمعات وفي داخلها، وانتشار الأمراض المعدية، والتدهور البيئي. وكلا النوعين من التهديدات حقيقيين ويجب أن تعترف به كل الدول.

علاوة على ذلك، أكد الأمين العام أن الأمم المتحدة ليس عليها أن تختار واحداً من هذين النوعين من التهديدات وتستبعد الآخر. والواقع أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تفعل ذلك. فالحاجة لرؤية شاملة للسلم والأمن الدوليين والاهتمام بها يتشاطرهما الكرسي الرسولي بشكل كامل، كما تبين، أساساً، تعاليمه بشأن طبيعة الإنسان والكرامة الإنسانية وتوفير نظام اجتماعي عادل. ومن نقطة البداية هذه، يخاطب وفدي دائماً هذه اللجنة.

إن تركيز اللجنة الأولى المحدد يتم على أمور نزع السلاح، التي تعتبر، عادة، تهديدات صعبة لا بد من التعرض لها بعدد من المبادرات والاتفاقات المتعددة الأطراف. وأهمية الحوار والتفاوض والدبلوماسية والاحتكام إلى حكم القانون

الأغراض المشروعة بل والمفيدة، كما هو الحال بالنسبة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، إلا أنه يمكن تحويل بعضها بسهولة إلى مواد تصلح لصنع الأسلحة، تباع وتشتري وتنقل دون الكشف عنها. ويعتبر وجود وكالات التفتيش المتعددة الأطراف - كوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالنسبة للمواد النووية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالنسبة للمواد الكيميائية - أمرا حيويا لكفالة الامتثال والتحقق، وإن افتقار اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى وكالة كهذه أمر يحتاج إلى التصحيح بسرعة. ومن شأن فرض الدول التي تنتج هذه المواد ضوابط صارمة على التصدير أن يساعد على وقف عمليات النقل غير المشروع وتعزيز مساءلة الدول عن العمليات المشروعة.

ومن المؤسف أن يتضمن العديد من معاهدات تحديد الأسلحة ثغرات ونقاط ضعف من حيث الامتثال والتحقق والإنفاذ. بيد أنه ينبغي ألا تؤدي نقاط الضعف هذه إلى تحويل انتباهنا عن جدية الأخطار التي تشكلها هذه الأسلحة. وقد يكون اتخاذ تدابير أقوى للإنفاذ - ربما عن طريق وضع اتفاقات وسياسات للتحريم فيما بين الدول - إحدى الوسائل للتأكد من دعم القانون الدولي والدفاع عنه.

ويعتبر إجراء تخفيضات في الأسلحة الهجومية تتسم بالشفافية وقابلية التحقق ويتعدى إلغاؤها أكثر النهج مباشرة لترزع السلاح. بيد أنه ثبت في الوقت نفسه أن ضمانات الأمن المتعددة الأطراف التي تتفق والحقائق السياسية الجغرافية المتغيرة - وربما الأهم من ذلك - إجراء إصلاحات سياسية داخلية تلغي الحاجة إلى مثل هذه الأسلحة في المقام الأول.

وقد يبدو أن جميع الخطوات التي يجب أن تتخذ في عملية نزع السلاح ساحقة في بعض الأحيان. إلا أنها ربما ليست مثبطة كثيرا للهمم إذا نظرنا إليها ضمن سياق بناء ثقافة من السلام، بغية مكافحة كل من الأخطار الشديدة

ونهاية الحرب الباردة كان ينبغي أن تشهد نهاية سياسات الدمار المتبادل الأكيد، التي أبقَت العالم في خوف، إلا أن الأحداث التي جرت خلال العام الماضي أدت إلى العودة إلى انبعاث مثل هذا التفكير. واقترن ذلك بحدوث ضعف حقيقي في نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي الجهود المتعددة الأطراف المبذولة لتحقيق نزع السلاح ومنع الانتشار. وعادت بعض الدول، عن طريق استغلال بعض الثغرات في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقيام بأنشطة سرية للانتشار، إلى الاعتماد مرة أخرى على حيازة الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها. وينبغي أن تدعو تلك الخطوات إلى جزع الجميع. وقد أصر وفدي في مناسبات عدة على أن الأسلحة النووية تتعارض مع السلام في القرن الحادي والعشرين.

وبينما تستعد الحكومات لمؤتمر ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، يجب أن تعالج مسألة انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبها. وفي العصر الجديد من الإرهاب الذي دخل فيه العالم بكل أسف - الذي يسود فيه الخوف من الاعتداءات الإرهابية بالوسائل النووية - يجب أن يعمل المجتمع الدولي على إحياء الكلمات التالية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ والتي وافقت عليها جميع الدول الأطراف في المعاهدة:

“تعتبر الإزالة التامة للأسلحة النووية الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها”. (NPT/CONF.2000/28) (Parts I and II)، ص ١٥)

كما تعتبر أسلحة الدمار الشامل الأخرى - الأسلحة الكيميائية والبيولوجية - من المشاكل الخطيرة. ويستخدم كثير من العوامل الكيميائية والبيولوجية في

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كنت على وشك الإشارة إلى أن قائمة المتكلمين لهذا الصباح قد استنفدت الآن.

اسمحوا لي بأن أجيّب. لقد تم إغلاق قائمة المتكلمين مساء الاثنين. وفي ضوء الجلسات التي عقدت يومي الاثنين والثلاثاء، وعندما اتضح أن الدول الأعضاء لم تلتزم للأسف بالوقت المحدد المطلوب - ١٠ دقائق للوفود التي تتكلم بصفتها الوطنية و ١٥ دقيقة للدول الأعضاء التي تتكلم باسم العديد من الدول الأعضاء أو باسم مجموعات الدول الأعضاء - شعرنا بالحاجة إلى جلسة أخرى لنرى الطريقة التي يمكننا فيها مواصلة عملنا من حيث تنظيم الوقت.

وثبت من جلسة اليوم أن مدة البيانات التي تدلي بها الدول الأعضاء تختلف اختلافا كبيرا. وسيكون من السهل جدا أن نخطط مسبقا إذا كان لدى المكتب والأمانة فكرة محددة لما إذا كانت الدول الأعضاء ستلتزم بالطلب. ومن الطبيعي، أن من الحق السيادي للدول الأعضاء أن تتجاوز الحد الزمني الذي طلب منها أن تلتزم به. إلا أنني أعتقد بأن جلسة اليوم تدل على أننا في الأيام المقبلة قد نتمكن من التخطيط بصورة أفضل من حيث تنظيم الوقت.

و كنت على وشك أن أعلن ما يلي: أولا، في ضوء قائمة المتكلمين بوضعها الحالي، من المرجح جدا أننا لن نحتاج إلى جلسة يوم الجمعة من الأسبوع القادم؛ فليس هناك إلا متكلم واحد مسجل في قائمة المتكلمين لذلك اليوم. ثانيا، ليس هناك حاليا سوى ثمانية متكلمين مسجلين في قائمة يوم الخميس من الأسبوع القادم. ووافق المكتب في اجتماعه أمس، على أن يطلب من الأمانة أن تتبين من الوفود المسجلة في قائمة المتكلمين لكل من يومي الخميس والجمعة من الأسبوع القادم، ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ما إذا

والمعتدلة التي تهدد سلامنا وأمننا الجماعيين وضمنان بقاء الإنسانية. ومن الجوهرى لتنفيذ برنامج السلام تغيير موقف كل من الدول والأفراد. ولا بد لنا أن ندرك أن العنف ليس قدرا حتميا للبشرية. فقد قمنا بالفعل ببناء الإطار العريض للقانون الدولي، ولدينا، في الأمم المتحدة، الوسيلة السياسية لتنفيذ ذلك القانون.

وينبغي أن تملأنا معرفة المكاسب التي حققتها الإنسانية بالفعل بالأمل بأنه يمكن التغلب على اللجوء إلى العنف والحرب عن طريق تجديد الالتزام السياسي بالتعددية بالاستناد إلى قيم المسؤولية والتضامن والحوار. ويمكن أن يؤدي التنفيذ المطرد لخطوات نزع السلاح إلى إضاءة طريقنا إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا في نقطة نظامية.

السيد ساندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في المناقشة العامة - بالرغم من أن هذا ليس بيانا - فإني أهنيكم على انتخابكم وأود أن أعرب عن ثقة وفدي الكاملة في قدرتكم على تنويع الدورة الراهنة للجنة الأولى بالنجاح.

وإني أثير نقطة نظامية لكي أطرح سؤالا. الساعة الآن تشير إلى الحادية عشرة والنصف، الأمر الذي يعني أننا سنفقد هذا الصباح ساعة ونصف الساعة من وقت الجلسات الثمين. هل هذا ضروري؟ وإذا كان الأمر كذلك، لماذا؟ لقد تم إغلاق قائمة المتكلمين، إذا كنت محقا، منذ بعض الوقت، وبالتالي فإن الرئيس والأمانة لا بد وأن يكونا على علم بجميع المتكلمين المدرجين فيها. ومن المنطقي مواصلة العمل بالاستناد إلى القائمة واجتذاب أكبر عدد ممكن من المتكلمين خلال كل جزء من دورتنا.

أنا أدرك أن جلسة اليوم ستكون أقصر من الوقت المخصص لها وإنني مستاء قليلاً لذلك. وبعد أن قلت ذلك، فإنني أشجع الوفود على استغلال الساعة المتبقية أو ما يزيد في مشاورات ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف. أأمل أن يكون ردي هذا قد بعث على ارتياح ممثل هولندا.

السيد ساندرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): شكلي المتبقي الوحيد يتعلق بمدى مرونتنا. أليس بالمستطاع أن يكون لدينا عدد من المتكلمين الاحتياطيين الذين هم على استعداد للتكلم إذا ما طلب منهم ذلك كلما تبقى وقت دُفع فيه أجر المترجمين الشفويين وغيرهم؟ هل يمكن توخي قدر أكبر من المرونة؟ هل هناك بلدان على استعداد للتكلم في موعد أبكر لأن بوسعها أن تفعل ذلك؟ تلك أسئلة أرى أنه لم يتم الرد عليها على نحو تام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ينبغي لنا بالفعل أن ندرس ما يقترحه ممثل هولندا. وترى الرئاسة أنه ينبغي، من الناحية المثالية، أن تكون لدينا فيما يتعلق بهذا الجزء من تنظيم أعمالنا قائمة مستمرة بالمتكلمين لكامل فترة المناقشة العامة. ولا يمكنني التنبؤ بمدى إمكانية ذلك. ويتمثل أحد أسباب إجراء تبادل غير رسمي في الآراء في تدارس مثل هذه الأسئلة بالضبط. وسيكون المكتب والأمانة رهن تصرف الوفود فيما يتعلق بمسألة ما إذا يمكن أن تكون لدينا قائمة احتياطية أو مستمرة بالمتكلمين. ولهذا السبب، أرى أن من الأهمية بمكان أن نُجري تبادلاً مفتوحاً في الآراء بشأن المسائل التنظيمية قرب نهاية الأسبوع القادم، تبادلاً دون أي تصورات مسبقة. وسأطلب إلى الأمانة أن تبلغ المعنيين بذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.

كانت على استعداد لإبداء المرونة والنظر في تقديمها إلى موعد آخر عندما يبدو الوقت متاحاً. وهذا سينفذ.

ولكن سوء الطالع، لم نستطع أن نفعل ذلك في هذه الجلسة. وحدث بالأمس أيضاً عدد من الإلغاءات من جانب متكلمين كانوا قد أدرجوا أنفسهم على قائمة الأمس، ولم نكن واثقين مما إذا كانوا سينقلون إلى اليوم أو إلى موعد لاحق. ولم يتسن نقلهم إلى اليوم، ولهذا انتهى بنا الأمر إلى أن يكون لدينا ١٠ متكلمين فقط على القائمة.

ليس هذا عملية حسابية دقيقة، ولا يمكن أن يصبح كذلك إلا إذا علمنا مسبقاً طول بيانات الدول الأعضاء جميعها. ولكننا سنحاول، كما ذكرت من قبل، أن نستفيد في جلساتنا المقبلة من الوقت المتاح على نحو أوفى. وسيكون إبداء الدول الأعضاء، المُدرجة حالياً في المواعيد اللذين أشرت إليهما، التعاون والمرونة جوهرياً.

وبهذا أنتقل إلى نقطة أخرى. يعترزم الرئيس، كما أوضحت في جلستنا التنظيمية، إجراء تبادل غير رسمي للآراء بشأن أساليب عملنا ومسائل التنظيم الداخلي العام، إذا جاز لي أن أستخدم هذا التعبير، في الفترة الفاصلة بين نهاية المناقشة العامة وبدء المرحلة الموضوعية الثانية من أعمالنا. ومن المرجح أن تحل الفترة الفاصلة تلك قرب نهاية الأسبوع القادم - يوم الجمعة بالتأكيد، ولكن ربما في موعد أبكر قد يكون يوم الخميس، وفقاً للطريقة التي ستتم بها إعادة التنظيم هذه. وأنا، لسوء الطالع، لا أستطيع أن أبين متى بالضبط سيحدث ذلك - إما يوم الخميس أو يوم الجمعة. ولكننا بالتأكيد سنبدل قصارانا كيما يكون بوسع اللجنة أن تستخدم ما هو متوفر لها من وقت وموارد بأكثر الطرق كفاءة وأكثرها فعالية في نهاية المطاف.